

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

إلى السادة/ مساهمي شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة بحر العرب لأنظمة المعلومات (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها جميعاً "بالمجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

و في رأينا، وبإستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا. فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

قامت الإدارة بإعداد اختبار لتقييم الإنخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة لشركة بحر العرب لأنظمة المعلومات والتي بلغت قيمتها الدفترية بالصافي ١١٦,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٠٢,٤ مليون ريال سعودي). ونتيجة لعدم توفر معلومات وبيانات كافية وموثوقة تدعم تلك الافتراضات، لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بشأن مدى معقولية الافتراضات المستخدمة، أو التأكد من دقة القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لإثبات انخفاض في قيمة تلك الموجودات، وأثر ذلك على القوائم المالية الموحدة المرفقة.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي للسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤوليتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق، وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر المراجعة الرئيسية

أمر المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً، وفيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمر المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية في هذا المجال من بين أمور أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم التصميم والتنفيذ واختبار مدى كفاءة الضوابط الرئيسية المتعلقة بإجراءات المجموعة للإنخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة وكذلك تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة. مراجعة وتقييم فحص الإنخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة المعد من قبل مقيم معتمد. استخدام المتخصصين لدينا لإختبار الافتراضات الرئيسية التي استخدمت لإحتساب القيمة قيد الاستخدام. كما قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. التحقق من مدى دقة وإكمال المعلومات المقدمة من الإدارة التي استخدمت كأساس لتقييم الإنخفاض في القيمة. 	<p>اختبار قيمة الإنخفاض في الموجودات غير الملموسة</p> <p>إن صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بلغ ١٢٠,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٠٢,٤ مليون ريال سعودي).</p> <p>تقوم المجموعة باختبار سنوي للإنخفاض في القيم القابلة للإسترداد للموجودات غير الملموسة. ولأغراض تقييم الإنخفاض في تلك القيم، تم استخدام نموذج القيمة قيد الاستخدام لتحديد القيمة القابلة للإسترداد والتي يتم من خلالها خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بكل وحدة من وحدات توليد النقد ومقارنتها بقيمتها الدفترية ذات علاقة. يتطلب نموذج القيمة قيد الاستخدام إدخال العديد من الافتراضات الرئيسية التي تشمل تقدير حجم المبيعات المستقبلية والأسعار والتكاليف التشغيلية والقيم النهائية ومعدلات النمو والخصم.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
	اختبار قيمة الإنخفاض في الموجودات غير الملموسة (تتمة)
<ul style="list-style-type: none"> لقد اجرينا تحليل الحساسية للإفتراسات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الإفتراسات الذي سيكون مطلوباً لإحتساب الهبوط في قيمة الموجودات غير الملموسة. تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت بها المجموعة فيما يتعلق بالموجودات غير الملموسة مع الأخذ في الإعتبار متطلبات معايير المحاسبة ذات علاقة. 	<p>تبين خلال إختبار قيمة الانخفاض في الموجودات غير الملموسة أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام والإفتراسات المتعلقة بإجراءات تقييم الإنخفاض.</p> <p>يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم (٣-٤-١) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالإنخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة والإيضاح رقم (٧) بالإفصاح عن الإنخفاض.</p>

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها إذ أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري.

فيما لو استنتجنا عند قراءة التقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه ينبغي علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينا من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون على الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش الإحتيالي قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر معتمد أو إفادات مضللة، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- توفير مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي اعدها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- التوصل الى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا الى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. إذا خالصنا الى وجود عدم تأكيد جوهري، فإننا علينا ان نلفت الانتباه في تقرير مراجعتنا الى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو عليا ان نقوم بتعديل رأينا اذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا الى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثا أو ظروفًا مستقبلية قد تسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية أو الأنشطة داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة. ونظّل المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضا المكلفين بالحوكمة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم ابلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناء على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الامر أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الامر ينبغي ألا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعال ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:
١٢ شوال ١٤٤٦ هـ
١٠ أبريل ٢٠٢٥ م